

إرهابية بكل معنى الكلمة، تلطخت أيديها بدماء العديد من المواطنين الإسرائيليين بينهم قادمون جدد من روسيا وسائر دول الاتحاد السوفياتي سابقاً.

وتابع البيان "ليس هناك أي فرق بين قادة حماس وكبير الإرهابيين الشيشان شاميل باسايف، كما إن إسرائيل تشعر بخيبة أمل لا سيما في ضوء تأييدها للجهود التي تقوم بها السلطات الروسية لقطع دابر الإرهاب وخاصة المنطلق من الشيشان".

وثيقة رقم 108 :

بيان اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة، واللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة الـ 62¹⁰⁸

15 أيار / مايو 2010

اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة

اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة

النكبة ليست ذكرى؛ النكبة مستمرة

يا جماهير شعبنا المناضلة في الشتات وفي كل فلسطين، يا من تقبضون على جمر الحقوق بعزم ووثبات، يا أحرار العالم، ويا حماة حقوق الإنسان،

تأتي الذكرى الثانية والستون للنكبة الفلسطينية في مرحلة سياسية دقيقة ومعقدة وخطيرة، تتطلب قراءة الواقع بدقة كما هو، دون مجاملة للذات أو تجميل، لأن القراءة الواضحة والموضوعية تشكل الخطوة الأولى نحو التغيير المنشود. إن إسرائيل اليوم كمشروع استعماري - ولا نكتفي بالقول الحكومة الحالية لإسرائيل - وصلت إلى حد المجاهرة بسياساتها وقوانينها العنصرية والاستعمارية والعدوانية دون أن تعير العالم أدنى التفات. وإن دول وأطراف الرباعية، وفي المقدمة منها الولايات المتحدة ومن خلفها الأمم المتحدة بلغت من العجز و/أو التواطؤ حداً غير مسبوق. في حين لم تراجع مواقف الدول العربية حيال الانتهاكات الإسرائيلية، والتواطؤ العالمي، وحسب؛ بل بلغت مستوى الإعلان صراحة عن الإدعان للأمر الواقع وللضغط الأمريكي، تحت شعار إعطاء مسيرة السلام والجهود المبذولة فرصة أخرى. أما منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فقد أمست في ظل التركيز على مشروع بناء السلطة الفلسطينية هيكلاً غير فاعل يُستدعى في الخطابات، أو لتبرير موقف ما، أو لتبرير تراجع ما. إن أية محاولة لتجميل الواقع أو المعطيات لن تكون أكثر من ذر للرماد في العيون، أو محاولة جديدة لدفن الرأس بالرمل على أمل حدوث تغيير ما.

إن رسداً موضوعياً لما جرى خلال العام المنصرم وبدون خداع للذات يكشف أن إسرائيل، دولة الاستعمار الإحلالي، والفصل العنصري، والاحتلال العدواني، عملت فعلياً على تجسيد ذاتها وإبراز عنصريتها من جهة، وجعلت الآخرين جميعاً وبلا استثناء يراوحوون في مكانهم من جهة ثانية. وبمنظرة سريعة يتبين أن المواقف الدولية، والعربية والفلسطينية أيضاً تراوحت بين العتب والإدانة، أو التمني على إسرائيل ورجائها، أو انتظار تبدل ائتلافها الحكومي وحدث معجزة ما. فكما وقف العالم متواطئاً

أو عاجزاً أمام الحرب العدوانية على قطاع غزة، لا يزال متواطئاً وعاجزاً أمام الحصار المفروض عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات.

ففي الوقت الذي عجزت فيه الولايات المتحدة ورئيسها المهلّل له وبه عن إلزام إسرائيل بتجميد الاستيطان عموماً، أو بتجميده جزئياً ولفترة محدودة، ضاعفت إسرائيل من نشاطها الاستيطاني في مختلف أرجاء فلسطين خصوصاً في القدس التي تتعرض لحملة سافرة ومكثفة تهدف إلى إفراغها من سكانها، وتغيير هويتها الحضارية. وفي الوقت الذي لا يزال الجانبان العربي والفلسطيني يتغنيان بمبادرة السلام العربية، تعمل الكنيست الإسرائيلي على تشريع مزيد من القوانين العنصرية التي تهدف وتؤدي عملياً إلى القضاء على أي أمل في قيام دولة فلسطينية حتى على أقل من 44% من حدود 1967. فبدءاً من تعديل قانون إدارة أراضي إسرائيل الهادف إلى خصخصة أملاك اللاجئين، إلى قانون قسم الولاء لإسرائيل، مروراً بقانون تجريم فعاليات النكبة، ومروراً بتعديل وتفعيل الأمر العسكري رقم (1650) المسمى بقانون منع التسلل، وليس انتهاء بمراسيم ضم المقدسات والمعالم الأثرية الفلسطينية إلى التراث اليهودي. إلى جانب كل هذا، تواظب إسرائيل على منهجية فرض الأمر الواقع. ورغم التأييد الشعبي العارم للموقف الفلسطيني القاضي برفض الرجوع إلى طاولة المفاوضات إلا بالموقف الشامل للاستيطان في الأرض المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، يتراجع الموقف في وقت قياسي تحت مسمى وغطاء الإجماع العربي، الذي صار غطاء لمفاوضات العلاقات العامة العدمية. والسؤال ما جدوى المفاوضات غير المباشرة برعاية حليف إسرائيل وراعيها الولايات المتحدة في حين لم تنفع فيه المفاوضات المباشرة برعاية الرباعية؟ أية نتيجة ستفضي إليها هكذا مفاوضات؟ وهل المطلوب أن نخرج بعد مهلة الشهور الأربع لنقول كما في كل مرة لم تستجب إسرائيل؟!

إننا في اللجنة الوطنية العليا لإحياء ذكرى النكبة/ اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة وفي ضوء المعطيات الراهنة، وفي ظل استمرار الانقسام الفلسطيني الأخذ في الاستفحال، نرى أن المرحلة تتطلب منا جميعاً، قوى، وقيادة، ومؤسسات أهلية وشعبية، العمل بجد لصون حقوقنا وقراراتنا الوطني الفلسطيني المستقل، وتعزيز صمود شعبنا، واستعادة وحدته الوطنية على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية في العود إلى الديار وتقرير المصير والدولة المستقلة وعاصمتها القدس. وعليه، فإننا ندعو إلى:

- 1- تعليق بدء أية مفاوضات سواء كانت مباشرة و/أو غير مباشرة على:
 - الوقف الشامل للاستيطان والتهويد، بما في ذلك وقف بناء الجدار وشق الطرق الالتفافية، ومشاريع الأنفاق والقطار الواصل بين المستوطنات والقدس،
 - إلغاء كل التشريعات و/أو مشاريع القوانين الإسرائيلية العنصرية التي تمس الشعب الفلسطيني، و/أو ممتلكاته، أو هويته الحضارية وتراثه،
 - إطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين بلا استثناء،
- 2- إنهاء حالة التشرذم والانقسام الداخلي بأسرع ما يمكن ويكون ذلك من خلال:
 - إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ووقف حملات التحريض والتشهير، والمناكفات الإعلامية،



- توقيع وثيقة المصالحة الوطنية (الورقة المصرية)،
 - المباشرة في إعادة بناء كافة مؤسسات وأطر م ت ف بما يضمن تفعيل هذه المؤسسات وشرعية ومصداقية التمثيل لكل القوى السياسية الوطنية،
 - قصر دور السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة الشؤون المدنية: الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية دون السياسية؛ كي لا تصبح السلطة ومؤسساتها مثار نزاع داخلي، ولتجنب تعريض القرار الفلسطيني في هذه المرحلة المصرية لمزيد من الضغط والابتزاز، ولضمان وحدانية وشرعية التمثيل لـ(م ت ف) في كل المحافل الدولية،
 - 3- دعم وتعزيز المقاومة الشعبية بكافة أشكالها دون ربط ذلك بمدى رضا إسرائيل والدول المانحة،
 - 4- التسريع في وضع قانون انتخاب اللجان الشعبية في المخيمات الفلسطينية وتجمعات اللاجئين في كافة مواقعهم في فلسطين الشتات، وتنظيم الانتخابات بما يضمن محتواها الوطني ومرجعيتها لـ م ت ف وعدم تبعية السلطة الفلسطينية ولأجندة المانحين،
 - 5- الوقوف بحزم أمام محاولات شطب الأنروا كهيئة دولية مكلفة بتوفير المساعدة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين، وتنظيم العمل الرسمي الشعبي والمؤسسي بما يكفل وقف سياسية تقليص الخدمات المقدمة؛ هذه السياسة الناشئة أصلاً عن تنصل الدول من التزاماتها حيال اللاجئين والأنروا.
 - 6- تكثيف العمل مع وفي الهيئات والمؤسسات الدولية والأوساط الشعبية العالمية عبر:
 - تعزيز حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، فرض العقوبات عليها إلى أن تمتثل للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة،
 - تكثيف العمل على محاسبة ومقاضاة إسرائيل ومرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وذلك عبر مواصلة التقدم بشكاوى للقضاء الوطني للدول، والقضاء العالمي.
 - تحشيد المؤسسات والدول للحيلولة دون قبول إسرائيل كعضو في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ولإنهاء التعاقدات التجارية فيما بين إسرائيل والدول وخصوصاً تلك المتعلقة بتجارة الأسلحة.
 - 7- وقف وإدانة ونبذ كافة أشكال التطبيع والمؤسسات و/أو الأشخاص المتورطين في هكذا أنشطة، سواء كانت تتم في داخل فلسطين، أو على المستوى الدولي.
- يا جماهير شعبنا، يا أحرار العالم،
- إذا كان حل الصراع المستمر منذ 62 عاماً يكون بتحقيق السلام بين الأطراف، فإن تطبيق القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة والعدالة وفي مقدمتها القرار 194 هي أسس أي سلام دائم. وإن السلام الدائم المنشود لا يكون إلا بجبر كل الأضرار التي لحقت بالشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، أي بتمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم الأصلية، واستعادة ممتلكاتهم، وتعويضهم حسب نصوص القرار 194، وبتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، وفي بناء دولته المستقلة كاملة السيادة.

المجد للشهداء، والشفاء للجرحى، والحرية للأسرى،
عاشت م ت ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،
ومعاً وسوياً حتى العودة إلى الديار الأصلية، وفلسطين حرة ديمقراطية.

وثيقة رقم 109 :

مقابلة مع عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
قيس عبد الكريم حول استئناف المفاوضات¹⁰⁹

16 أيار/ مايو 2010

أجرى المقابلة محمد الشعيبي، رام الله

س: كيف تمت الموافقة على إجراء المفاوضات غير المباشرة بعد تعالي الأصوات الراضية للموافقة على الشروع بمثل هذه المفاوضات، كيف تمت الموافقة وهل لك أن تطلعنا [على] كواليس اتخاذ القرار؟

ج: الموافقة على إجراء مفاوضات غير مباشرة عبر الوساطة الأميركية في الواقع ليس جديداً، وإنما هي أنجزت منذ شهر ونصف في مطلع الشهر الماضي (مارس) بموافقة أغلبية طفيفة من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ذلك الحين اتخذ القرار بالموافقة على هذه الصيغة من المفاوضات، ولكن قبل البدء في تطبيق القرار فوجئ الجميع بما في ذلك الإدارة الأميركية، إعلان إسرائيل عن بناء 1600 وحدة استيطانية في مستوطنة رمات شلومو بالقدس الشرقية، وكان هذا سبباً في تعطيل تنفيذ قرار الشروع بالمفاوضات غير المباشرة. وفي حينها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أخبر المبعوث الأميركي للشرق الأوسط جورج ميتشل، أنه بالكاد استطاع أن يحصل على أغلبية طفيفة من اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، من أجل هذا القرار.

ولكن في ضوء التصرفات والممارسات الإسرائيلية لا يستطيع الرئيس أبو مازن أن يمضي قدماً في تنفيذ هذا القرار، ما دام لم يتم التراجع عن عملية البناء ويلغي مشروع البناء من الجانب الإسرائيلي، منذ ذلك الحين والإدارة الأميركية كانت على تواصل والبحث مع الإسرائيليين بهذا الشأن.

س: كيف ستجري المفاوضات غير المباشرة في ظل الكشف اليومي عن المخططات الاستيطانية، وهل من إجراءات تحدد أو تلزم الإسرائيليين بوقف الممارسات والانتهاكات غير الشرعية؟

ج: في الأيام الأخيرة تم إبلاغ القيادة الفلسطينية بالنقاط التالية:

أولاً: الإسرائيليون تعهدوا للأميركان بأن البناء في مستوطنة رمات شلومو بالقدس، لن يبدأ طيلة الفترة المحددة للمفاوضات، وهي فترة الـ 24 شهراً.

ثانياً: إن الولايات المتحدة ستلتزم باتخاذ إجراءات ضد أي طرف يقوم بخطوات استفزازية تسيء لمصادقية العملية التفاوضية، وهذا الالتزام يشمل طرح أي عطاءات إسرائيلية جديدة في شرقي القدس.

